الأمم المتحدة

A/62/547–S/2007/672

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 November 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ١٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للعراق وتركيا لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون، انعقد الاجتماع الموسع الثاني لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في إسطنبول يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وحضر الاجتماع، بالإضافة إلى الدول المجاورة للعراق، مصر والبحرين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجموعة البلدان الثمانية، وكذلك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

وبناء على تعليمات من حكومتينا، نرجو ممتنين تعميم نص هذه الرسالة والبيان الختامي الصادر عن اجتماع إسطنبول (انظر المرفق) باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باكي **إلكين**
السفير
الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) حميد **البياتي**
السفير
الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

201107 201107 07-60340 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للعراق وتركيا لدى الأمم المتحدة

نص البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الوزاري للدول المجاورة للعراق، ومصر والبحرين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة البلدان الثمانية

إسطنبول، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

بناء على دعوة من جمهورية تركيا وجمهورية العراق، عقد وزراء خارجية الدول المجاورة العراق، ومصر والبحرين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجموعة البلدان الثمانية، اجتماعا في إسطنبول بتركيا يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بمشاركة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وكان الهدف من الاجتماع الإسهام مساهمة ملموسة في دعم جهود الحكومة والشعب العراقيين لاستعادة السلام والاستقرار وتحقيق الازدهار في هذا البلد من خلال تنشيط الحوار الجاري حول المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب وتعزيز سيادة القانون وتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية. واستهدف الاجتماع أيضا خلق جو من الاستقرار في العراق وإتاحة منتدى دائم لتقديم دعم فعال وقوي ومتواصل للشعب العراقي وحكومته، بالإضافة إلى إعطاء الفرصة للدول المشاركة كي تؤكد التزامها بالسلامة الإقليمية للعراق وبوحدته وسيادته الكاملة واستقلاله.

وشارك في الاجتماع كل من أصحاب السمو والمعالي والسعادة:

الاتحاد الروسي	سعادة السيد ألكساندر سلطانوف، نائب وزير الخارجية
الأردن	معالي السيد عبد الإله الخطيب، وزير الخارجية
ألمانيا	معالي السيد فرانك والتر ستاينماير، وزير الخارجية
جمهورية إيران الإسلامية	معالي السيد منوشهر متقي، وزير الخارجية
إيطاليا	سعادة السيد أوغو إنتيني، نائب وزير الخارجية
البحرين	معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية
تركيا	معالي السيد علي باباكان، وزير الخارجية
الجمهورية العربية السورية	معالي السيد وليد المعلم، وزير الخارجية

الصين	سعادة السيد وو داوي، نائب وزير الخارجية
العراق	معالي السيد هوشيار زيباري، وزير الخارجية
فرنسا	معالي السيد برنار كوشنير، وزير الخارجية
كندا	سعادة السيد ديباك أوبراي، الأمين البرلماني لوزير الخارجية، المعني بشؤون آسيا – المحيط الهادئ وأفريقيا
الكويت	معالي الشيخ محمد صباح السالم الصباح، وزير الخارجية
مصر	معالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية
المملكة العربية السعودية	سمو الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	سعادة السيد كيم هاولز، نائب وزير الخارجية
الولايات المتحدة الأمريكية	معالي السيدة كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية
اليابان	سعادة السيد أونوديرا إتسونوري، نائب وزير الخارجية
الأمم المتحدة	سعادة السيد بان كي – مون، الأمين العام
رئاسة الاتحاد الأوروبي (البرتغال)	معالي السيد لويس أمادو، وزير الخارجية
أمانة مجلس الاتحاد الأوروبي	سعادة السيدة صوفي كيسلينغ، ممثلة المجلس
مفوضية الاتحاد الأوروبي	سعادة السيدة بينيتا فيريرو فالدنر، مفوضة الاتحاد
جامعة الدول العربية	سعادة السيد عمرو موسى، الأمين العام
منظمة المؤتمر الإسلامي	سعادة السيد إكمال الدين إحسانوغلو، الأمين العام

واتفق المشاركون على ما يلي:

١ – إعادة تأكيد استقلال العراق وسيادته الكاملة ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية وهويته العربية والإسلامية؛ والالتزام بالحفاظ على الحدود العراقية المعترف بها دوليا؛ والتشبث بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

٢ - إعادة تأكيد الدعم التام لجهود الحكومة العراقية ومجلس النواب المنتخبين دستوريا ليتحقق بسرعة وفعالية ما يصبو إليه الشعب العراقي من رفاهية وحرية واستقلال ووحدة وديمقراطية وفيدرالية، وإعمال الحق الأساسي لجميع المواطنين العراقيين في المشاركة سلميا في العملية السياسية الجارية.

٣ - إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي وكذلك الدول المجاورة بتعزيز السلام والاستقرار والأمن في العراق، لما فيه مصلحة شعب العراق والمنطقة والمجتمع الدولي ككل.

٤ - الاعتراف بقيمة وأهمية مواصلة عملية موسعة يشارك فيها جيران العراق؛ وتأييد إنشاء الحكومة العراقية ''آلية دعم'' موسعة ومخصصة للدول المجاورة، يكون مقرها في بغداد وتعمل بشكل منتظم لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي تتوصل إليها الاجتماعات الوزارية، وتنشر المعلومات في الوقت المحدد؛ والترحيب بعرض الأمم المتحدة توفير الموارد اللازمة لتلك الآلية، التي ستحدد اختصاصاتها ومهامها بالاتفاق بين أعضاء العملية الموسعة للدول المجاورة.

٥ - إعادة تأكيد المهام المنوطة بالأفرقة العاملة، أي تقديم مقترحات وتوصيات أساسية لاجتماعات الدول المجاورة على المستوى السياسي، لتمكينها من اتخاذ قرارات ملموسة والإسهام في العملية الجارية في العراق، وكذلك في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتأييد التوصيات المقترحة في هذا الصدد من الأفرقة العاملة الثلاثة التي اجتمعت بالفعل، واتخاذ قرار بالاحتفاظ، طالما اقتضى الأمر ذلك، بالأفرقة المعنية بشؤون الطاقة والأمن واللاجئين، التي أُنشئت خلال مؤتمر دول الجوار الموسع الأول المعقود في شرم الشيخ؛ وعقد الدورات المقبلة لهذه الأفرقة بأسرع ما يمكن، بشأن مواضيع الأمن في دمشق، والطاقة في إسطنبول، والنازحين في عمان؛ ودعوة هذه الأفرقة إلى تقديم تقاريرها المرحلية إلى الاجتماع الوزاري المقبل للعملية الموسعة للدول المجاورة.

٦ - الترحيب بجهود الحكومة العراقية من أجل تقوية مؤسسات الحكومة التمثيلية، وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، ومساعدة الفئات الضعيفة، بما فيها اللاجئون والمشردون داخليا، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والتشريعي، وتشجيع إقامة علاقات متينة وبناءة مع الدول المجاورة.

٧ - الاعتراف بأهمية توصل الأحزاب السياسية إلى رؤيا مشتركة لوحدة شعب العراق؛ وتشجيع العراقيين على الانخراط في حوار سياسي شامل ومصالحة وطنية من أجل استقرار الوضع السياسي والوحدة في العراق.

٨ - الترحيب بالتفاهم المشترك الوارد في البيان الختامي لاجتماع القادة السياسيين في العراق، وتشجيع الحكومة العراقية على المضي قدما في سن تشريعات مثل قانون العدالة والمساءلة؛ والتعديلات الدستورية، وقانون النفط والغاز، وقانون العائدات المالية؛ وتشجيع الحكومة العراقية على إشراك جميع العراقيين غير المتورطين في جرائم حرب، والذين ينبذون العنف والإرهاب، في العملية السياسية.

٩ - الترحيب بالتزام الحكومة العراقية بتفكيك ونزع أسلحة جميع الميلشيات والجماعات المسلحة بشكل غير قانوني، وإنفاذ سيادة القانون وضمان أن تكون القوات المسلحة حكرا على الدولة.

١٠ - إبراز غنى بنية المجتمع العراقي من حيث التعدد الثقافي والطائفي والعرقي، وأهمية كفالة واحترام التعايش السلمي بين جميع الطوائف، وكذلك هوية العراق، خدمة لمستقبل البلد.

١١ - دعوة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة ومركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية إلى الإسهام في حفظ وإحياء التراث التاريخي للعراق، الذي دمر أو أتلف جراء الحرب، والترحيب بالدعم الفعال من الدول المجاورة والمجتمع الدولي لهذه الجهود.

١٢ - حث جميع الأحزاب في العراق على اتخاذ خطوات لكفالة حماية المدنيين وتهيئة ظروف تساعد على العودة المستدامة للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم طوعا، آمنين موفوري الكرامة.

١٣ - الإقرار بمسؤولية العراق والمجتمع الدولي عن حماية ومساعدة النازحين العراقيين، عن طريق تلبية احتياجاتهم العاجلة والمنظورة وضمان أمنهم؛ والاعتراف بالجهود الحثيثة للحكومتين السورية والأردنية لاستضافة اللاجئين العراقيين في ظل ظروف لائقة؛ وحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه لهم.

١٤ - الالتزام بإيصال المساعدات الإنسانية والاقتصادية بالتنسيق مع الحكومة العراقية، وكذلك من خلال المساهمة في مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق.

١٥ - الاعتراف بأهمية العهد الدولي مع العراق والالتزام بمساعدة حكومة العراق من خلال الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبناء القدرات، وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق

التنمية المستدامة، والترحيب، في هذا السياق، بقرار نادي باريس، ودعوة جميع الدول إلى المضي قدما في التخفيف من عبء ديون العراق الخارجية.

١٦ - الترحيب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام في العراق، ستافان دي ميستورا؛ ودعم جهود الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)؛ وإقرار الدور الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بناء على طلب الحكومة العراقية، في دعم ومساعدة البلد على تعزيز المصالحة الوطنية والحوار الإقليمي، وتيسير إجراء الانتخابات، وتنفيذ الأحكام الدستورية، وحماية المشردين داخليا واللاجئين، وتقديم مساعدات إنسانية وتسوية النزاع على الحدود الداخلية.

١٧ - الحث على الإبقاء على البعثات الدبلوماسية أو فتحها سعيا إلى تحسين العلاقات الثنائية.

١٨ - إدانة جميع أعمال الإرهاب بكل أشكاله في العراق، والدعوة إلى الوقف الفوري لجميع هذه الأعمال، ومساعدة الجهود المتزايدة للحكومة العراقية من أجل مكافحة الإرهاب، بما فيها جميع الجهود المبذولة لمنع استخدام الأراضي العراقية كقاعدة للإرهاب ضد الدول المجاورة، والإحاطة علما بالترتيبات الثنائية بين العراق والدول المجاورة بشأن مكافحة الإرهاب.

١٩ - إعادة التأكيد على التزامات جميع الدول، وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وغيره من القرارات ذات الصلة، بمكافحة الأنشطة الإرهابية ومنع الإرهابيين من استخدام أراضيها لإمداد وتنظيم وشن عمليات إرهابية.

٢٠ - دعم الجهود المشتركة للعراق والدول المجاورة من أجل منع انتقال الإرهابيين والأسلحة غير المشروعة من وإلى العراق، وإعادة التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين العراق والدول المجاورة لمراقبة الحدود المشتركة ومنع جميع أنواع الاتجار غير المشروع، بما فيها الدعم المالي واللوجستي وجميع الأشكال الأخرى من الدعم المقدم للإرهابيين والمنظمات الإرهابية؛ ورفض استخدام أي ألفاظ تحض على العنف والإرهاب.

٢١ - إعادة التأكيد على القرارات الصادرة عن اجتماعات وزراء داخلية الدول المجاورة والترحيب بنتائج الاجتماع الأخير لوزراء داخلية الدول المجاورة للعراق، المنعقد بالكويت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٢٢ - الإشادة بالجهود المتواصلة للدول المجاورة للعراق ولدولتي مصر والبحرين من أجل مساعدة العراق على تحقيق الاستقرار والأمن والوحدة والسلامة الإقليمية؛ وإبراز الأهمية التي تكتسيها مشاركة جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في دعم عملية المصالحة في العراق؛ وإعادة التأكيد، في هذا السياق، على دعم مبادرة جامعة الدول العربية لتحقيق المصالحة الوطنية والحوار في العراق، والترحيب بمبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي لعقد اجتماع المتابعة لإعلان مكة.

٢٣ - الإحاطة علما باقتراح مجلس النواب العراقي عقد اجتماع للجان العلاقات الخارجية في برلمانات الدول المجاورة خلال العام القادم، لتحسين الأجواء السياسية وتعزيز التفاهم المشترك من أجل النهوض بالمهام المتفق عليها خلال المؤتمر الموسع للدول المجاورة للعراق.

وعبر المشاركون عن تقديرهم للجمهورية التركية على استضافة المؤتمر، واتفقوا على عقد الاجتماع الوزاري المقبل في الكويت.